الرغم مما ذكرناه فهناك الان ، من ناحية اخرى حديث حول تجميد بناء المدارس واتباع نظام المناوبة فيها ، وذلك في اطار سياسة الكبح الاقتصادي التي تتبعها الحكومة ، ويخشى البعض من أن يؤدي ذلك الى تازم مشاكل التعليم ، بدلا من حلها (اهرون جيفع — دافار ، ١٢/١٦/ ١٩٧٤) .

الفصل بين الطوائف في مجال السكن

رغم التخفيض المتوقع في ميزانية وزارة الاسكان خلال هذه السنة ، أعلن وزير الاسكان ابراهام عوفر انه سيتم ، ضمن الخطة الخمسية للبناء ، تخصيص ٦٢ الف مسكن للازواج الشباب و٦٤ الف مسكن للعائلات التي سيتم اخلاؤها من الاحياء الفقيرة (يداغار ، ١٩٧٤/١٠/٢٩) .وكانت لجنة كاتس قد توصلت الى نتيجة مفادها ان ١٠٠ الف عائلة تسكن في مساكن غير ملائمة ، حيث يعيش ٢٥٠ الف طفل في ظروف سكنية غير محتملة . ويشير احد المعلقين (اريه افنيري — يديعوت احرونوت ، ١٩٧٤/١١/١) الى ان ظاهرة « الفصل بين الطوائف » القائمة منذ قيام الدولة، رغم أنها لم تكن موجهة ، ادت الى ان معظم الاحياء الفقيرة ، والضواحي ومدن الاعمار البعيدة اصبحت مأهولة بابناء الطوائف الشرقية ، حيث « يسكن عشرات الالاف من العائلات في مساكن متداعية ، ومئات في مساكن اعلنت السلطات المحلية انها خطرة ومرشحة للهدم ، بينما بقي الاف من الازواج الشباب بدون حل سكني ، حيث يسكنون في ظروف سيئة للغاية » .

أجهزة خاصة للانعاش الاجتماعي

اقيمت في اسرائيل مؤخرا عدة اجهزة لمعالجة الاوضاع الاجتماعية ، اولها اللجنة الوزارية لشؤون الانعاش الاجتماعي ، التي يترأسها وزير الشرطة شلومو هيلل ، والمؤلفة من وزراء المالية والصحة والشؤون الاجتماعية والاعلام والتربية والزراعة والاستيعاب والاسكان والمواصلات ، ومهمتها بحث القضايا الاجتماعية ووضع الافضليات لتنفيذ المشاريع المختلفة في المجال الاجتماعي . وكانت هذه اللجنة قد شكلت في الايام الاخيرة من حكم غولدا مئير . كذلك تم ، بناء على توصيات لجنة كاتس ، تعيين العقيد (احتياط) باروخ ليفي ، مستشارا لرئيس الحكومة لشؤون الاحداث . ويفترض ايضا ان يعمل الى جانب اللجنة الوزارية والمستشار ، فريق مهني مختص بالقضايا الاجتماعية ، على غرار مجلس الامن القومي ، الذي يخطط لاقامته ، على ان يكون تابعا لمكتب رئيس الحكومة . كما يفترض تشكيل مجلس عام لشؤون الانعاش الاجتماعي ، ولجنة وزارية مشتركة على مستوى نواب المدراء العامين للوزارات ، وذلك لتنسيق الاعمال (أ. غازيت — معاريف ، ١٩٧٤/٨/١٦) . كما اقام اعضاء الكنيست من الطوائف الشرقية تنظيما لاحزبيا في الكنيست ، للبحث في المشاكل الاجتماعية « الساخنة » ، ومحاولة العمل على حلها . وعلم ان عضو الكنيست حبيب شحموني (التجمع) يقف وراء هذا التنظيم ، اذ نجح في « تكتيل اعضاء ، موجودين معظم أيام السنة من على جانبي الخندق ، من اجل الاهتمام سوية بمشاكل الضائقة لاصحاب الدخل المحدود » (موشي مايزلس — معاريف ، ١٩٧٤/١٢/٣٠) .

وكانت اللجنة الوزارية للانعاش الاجتماعي قد قامت بعد تشكيلها ببحث ما تم تنفيذه من توصيات لجنة كاتس ، والامور التي ما زالت في مجرى التنفيذ ، وكذلك تلك التي لن يكون بالامكان تنفيذها . وذكر الوزير شلومو هيلل الافضليات التي ستتبعها اللجنة في حل المشاكل الاجتماعية : حل مشاكل التعليم، دفع مخصصات للعائلات التي لا يكفيها دخلها ، اقامة مساكن في الاماكن « الضعيفة » ، الاهتمام بالتوزيع السكاني وتخطيط العائلة (المصدر نفسه) . الا انه يبدو ان انجازات الحكومة الحالية في المجال الاجتماعي ليست كبيرة حتى الان ، خاصة وان القضايا الامنية والخارجية والاقتصادية تستغرق معظم وقتها واهتمامها . ولكن بعد تزايد النشاط الفدائي ، خاصة في مستوطنات الحدود ، ادرك المسؤولون الاسرائيليون اهمية الاسراع في حل المشاكل الاجتماعية ، لان معظم المتضررين من العمل الفدائي في تلك المستوطنات هم من اليهود الشرقيين الذين يعيشون في ضائقة اجتماعية ، وعلى حد قول وزير الشرطة شلومو هيلل « فان العرب قد اكتشفوا نقطة الضعف في المجتمع الاسرائيلي ، اذ أنهم ادركوا عند ضرب كريات